

دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر

An Analytical Study of Public Expenditure Policy in Algeria

د.سراج وهبيّة

أستاذة محاضرة قسم -ب-، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
fr.serradjwah@yahoo

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر واتجاهاتها خلال الفترة (1990-2016)، من خلال تحليل حجم وهيكل النفقات العامة وتطور كل من الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري وكذا تحليل مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على طول الفترة المدروسة عرف تزايدا مستمرا خاصة خلال فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد، كما أن نسبة الإنفاق العام الجاري من الإنفاق العام أخذت الحصة الأكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري.

الكلمات الدالة: الإنفاق العام، الإنفاق العام الجاري، الإنفاق العام الاستثماري، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

Through this study, we aim to analyze the public expenditure policy in Algeria and its trends during the period (1990-2016) by analyzing the size, the structure of public expenditure and the development of both current public expenditure and public investment expenditure as well as analyzing the indicators of public expenditure in Algeria.

The study concluded that public expenditure over the period studied has been steadily increasing, especially during the period of applying the economic recovery programs starting from the third millennium, which is based on injecting huge financial resources into the economy, moreover the proportion of current public expenditure from public expenditure has taken a larger share compared to investment spending.

Keywords: Public Expenditure, Current Public Expenditure, Public Investment Expenditure, Algerian Economy.

مقدمة

التضخم). أما سياسة الإنفاق العام التوسعية فقد اتبعتها الجزائر انطلاقا من سنة 2001 والتي تجسدت بالخصوص في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، بالإضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي تحقق بفضل تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة.

اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق العام باتجاهها الانكماش والتوسعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فسياسة الإنفاق العام الانكماشية اتبعتها الجزائر في فترة التسعينيات تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى عليها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي عانت منها في التسعينيات (ارتفاع رهيب في معدلات

عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة (حالة ركود أو تضخم). و بالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة و الطلب الفعلي. فالطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد يتمثل في طلب كل من الدولة والأفراد سواء على سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار. ولهذا فإن النفقات العامة تشكل ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي المتعلق بطلب الدولة، ومن ذلك نستنتج أن هناك علاقة وثيقة جدا بين النفقات العامة والطلب الفعلي الكلي.

- **طبيعة البنية الاقتصادية:** تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد (متقدم أو نام). فبالنسبة إلى الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم فالملاحظ أن حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير لسبب أساسي هو ضخامة الدخل واتساع نطاق الخدمات فيها بعكس الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي فإن الحجم المطلق للإنفاق نسبيا منخفض لضآلة الدخل وضيق نطاق الخدمات.

2.2 **العوامل المالية (الطاقة المالية):** يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذه النفقات. وتستمد هذه القدرة من عاملين أساسيين هما:

- **المقدرة التكليفية:** تقيس المقدرة التكليفية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة وواجبة الدفع، وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية ومن ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة.

- **المقدرة الإقراضية:** تعني مقدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرة الدولة على الاقتراض و الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة.

3- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

هناك عدة دراسات وتفسيرات لظاهرة تزايد النفقات العامة نجد من أهمها ما يلي:

1.3 **تفسير فاجنر لتزايد الإنفاق العام:** يعد الاقتصادي الألماني "Adolf Wagner" من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة وذلك في عام 1893. حيث أطلق على تفسيره بقانون فاجنر "Wagner's Law"، والذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.⁽⁵⁾

أي أن:⁽⁶⁾ زيادة النمو الاقتصادي — زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع — زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة

وتكمن أهمية البحث في إبراز الدور المهم الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام، فالمعرفة التفصيلية لأسباب تزايد الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية بصورة مسبقة سوف تساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق العام وحتى السياسات الأخرى من أجل بلوغ أهداف السياسة المالية ومنه السياسة الاقتصادية الكلية.

ومن خلال هذه الدراسة نهدف إلى تحليل تطور حجم الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

بناء على أهمية الموضوع والهدف منه، نطرح الإشكال الرئيسي التالي: ما هي أهم الاتجاهات التي أخذتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر؟ قبل الشروع في دراسة محاور الموضوع وبناء على إشكالية البحث، فإننا سنحاول اختبار الفرضية التالية:

- تميزت سياسة الإنفاق العام بالانكماش خلال فترة التسعينيات، ولتأخذ انطلاقا من الألفية الثالثة اتجاها توسعيا.

بالنسبة للحدود المكانية للدراسة فهي تتمثل في الجزائر، باعتبار موضوع دراستنا هو محاولة تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر، أما فيما يخص الحدود الزمنية فكانت الدراسة خلال الفترة (1990-2014).

سنعتمد في دراستنا على المنهج الاستنباطي مستخدمين أداة التوصيف والتحليل من أجل تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

1- ماهية النفقة العامة

1- **مفهوم سياسة الإنفاق العام:** بداية تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص خاص بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة⁽¹⁾، أو بعبارة أخرى هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة⁽²⁾. كما تعبر كذلك عن كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجات عامة.⁽³⁾ بينما تمثل سياسة الإنفاق العام مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

حيث للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها والتي يطلق عليها بدستور النفقة العامة، إذ تتمثل في قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد، العدالة في التوزيع وقاعدة الترخيص.

2- محددات الإنفاق العام

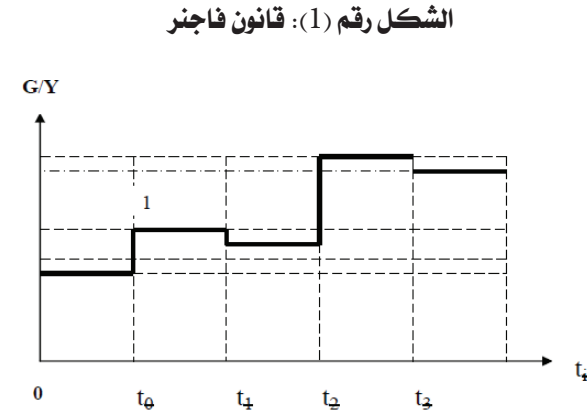
يمكن حصر هذه المحددات في العوامل التالية⁽⁴⁾:

1.2 العوامل الاقتصادية: يمكن إبرازها من خلال زاويتين

- **أثر مستوى النشاط الاقتصادي:** يعبر مستوى النشاط الاقتصادي

أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي — زيادة الإنفاق العام
بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

ويمكن توضيح قانون فاجنر من خلال الشكل رقم (1)،
كالآتي:



المصدر: بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2009/2001، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان-الجزائر، 2010، ص: 39

حيث أن: t_1 : الزمن؛ G/Y : نسبة الإنفاق العام من الدخل الوطني؛

$[t_0-0]$ فترة عدم حدوث الأزمة، t_0 بداية الأزمة بارتفاع G/Y إلى النقطة "1"؛

$[t_0-t_1]$ استقرار قيمة G/Y وانخفاض طفيف عند t_1 ؛

$[t_1-t_2]$ أزمة جديدة عند t_2 وتشهد ارتفاع آخر للقيمة G/Y ؛

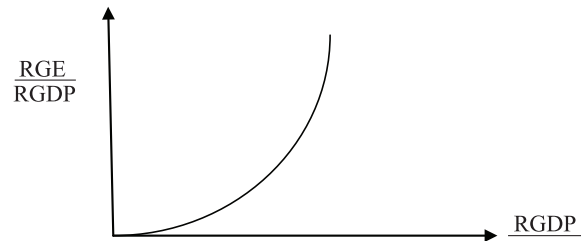
$[t_2-t_3]$ فترة استقرار وثبات G/Y ؛

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن الهزات وحالات التوتر الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات خلال الفترات الزمنية (t_3, t_2, t_1, t_0) ، تكشف من جهة عن بروز احتياجات الإنفاق العام لمواجهة متطلبات هذه الأزمات والحروب، ومن جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات إعادة البناء والتأهيل، الإعانات، التعويضات....الخ).

3.3 قانون "باركنسون": يوضح قانون "باركنسون" أن اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء. حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل.⁽⁹⁾ ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

خلاصة القول لهذه التفسيرات، أن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر، فقانون فاجنر يمكن أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة في الأوقات العادية بينما يصلح استخدام فرضية بيكوك ووايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات والهزات الاجتماعية والسياسية، وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية والإدارية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام ومعدل نموه.

الشكل رقم (1): قانون فاجنر



المصدر: كريم بودخيد، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2009-2001، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص: 58

2.3 تفسير بيكوك ووايزمان لتزايد الإنفاق العام: لقد أوضح كل من "Peacock and Wiseman" في دراسة لهما سنة 1961 (دراسة حول تطور الإنفاق العام في بريطانيا خلال الفترة 1890-1955) أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو وازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت وإنما هناك عوامل أخرى، هذه العوامل تتمثل في الاضطرابات والهزات السياسية والاجتماعية (حيث أن هذه العوامل قد اعتبرت هي العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق العام لدى الدول النامية خاصة).⁽⁷⁾ وفي ظل هذه الدراسة، فإن كل منهما قد توصل إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات -بمعنى أنها تزداد بطريقة متقطعة- بسبب ما يلي:⁽⁸⁾

- **أثر الإزاحة:** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة، وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية أين تضطر فيها الدولة. ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه.

- **أثر التفويض:** وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

- **أثر التركيز:** إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

ويمكن توضيح فرضية بيكوك ووايزمان من خلال الشكل التالي:

المحور الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1900-2011

1. تقسيم النفقات العامة عند الجزائر: تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين رئيسيين:

نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1.1 نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية. تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي: (13)

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية؛

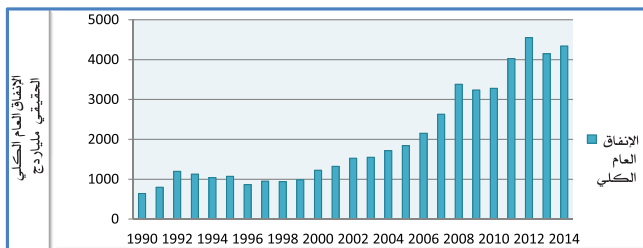
1.2 نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد. ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار. حيث تنفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب: (14)

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال؛

2. تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سنقوم باستنتاجه من خلال تحليلنا لمعطيات الملحق رقم (1) والشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): تطور الإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

4. المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة

يمكننا قياس آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، أهمها:

1.4 الميل المتوسط للنفقات العامة: وهو يعبر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية: (10)

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل الوطني للسنة نفسها}}$$

إذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي. (11)

2.4 الميل الحدي للنفقات العامة: يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، (12) بمعنى أنه يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة. ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في الدخل الوطني}}$$

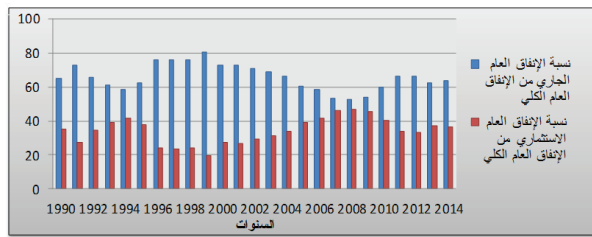
ويمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدي يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام، وكما يعبر عن اهتمام الدولة بالحاجات العامة.

3.4 متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة: يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له يمكن الوصول له من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان للسنة نفسها}}$$

ويلاحظ من العلاقة أعلاه أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات وبالتالي تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به.

الشكل رقم (4): تطورات نسب كل من الإنفاق العام الجاري والاستثماري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (1).

من خلال تحليل الشكل أعلاه، نلاحظ أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة الإنفاق العام الجاري كنسبة من الإنفاق العام الكلي، حيث انتقلت من 58.3% سنة 1994 إلى 76% سنة 1997 وإلى 80.5% سنة 1999 وفي المقابل انخفضت حصة الإنفاق العام الاستثماري حيث انتقل من 41.6% سنة 1994 إلى 23.8% سنة 1997 وإلى 19.4% سنة 1999. وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض بندا يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر، وابتداء من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفعت حصته من 19.4% سنة 1999 إلى 27% سنة 2001، 39.3% سنة 2005، 47.1% سنة 2008، 40.5% سنة 2010، 36.5% سنة 2014 (ذلك بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تمت في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من 2001-2014)، في حين عرفت حصة الإنفاق العام الجاري انخفاض من 80.5% سنة 1999 إلى 36.5% سنة 2014.

3. تحليل هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1993-2011

يكتسي التبويب أو التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة اهتماما كبيرا لدى السلطات العليا بالنظر لكونه عامل مهم في تحليل الوضعية الاقتصادية، وكما ذكرنا سابقا فإن النفقات العامة تقسم في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التشغيل ونفقات التجهيز، بحيث الأولى تمثل إنفاق جاري أو استهلاكي والذي يعبر عن تلك النفقات الضرورية لسيير أجهزة الدولة الإدارية والتي تكون غير منتجة، بينما نفقات التجهيز فهي تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد يمكن توضيح تطور هيكل الإنفاق العام في جانبه الجاري والاستثماري من خلال الأشكال التالية:

نلاحظ من خلال ما سبق، المنحنى التصاعدي للإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر ونموه المتصاعد من سنة إلى أخرى على طول الفترة 1990-2014، بحيث انتقل من 634.9 مليار دج سنة 1990 إلى 4340.4 مليار دج سنة 2014، ويمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مراحل أساسية هي كالتالي:

المرحلة الأولى (1990-1994): وهي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، بحيث نلاحظ خلال هذه الفترة أن قيم الإنفاق العام الحقيقي المطلقة لم تكن بشكل كبير حيث بلغ أقصاه سنة 1992 وسجل ما يساوي 1196.9 مليار دج، ولكن من ناحية أخرى عرفت أعلى معدل نمو سنوي للإنفاق العام على طول فترة الدراسة بـ 50.1% سنة 1992 نتيجة زيادة نمو كل من الإنفاق الجاري والاستثماري بـ 36%، 87.2% على التوالي.

المرحلة الثانية (1995-1999): وهي تمثل مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من الدولة، وهذا ما يفسر المنحنى المنخفض لتزايد ونمو الإنفاق العام من خلال الشكل السابق وحتى الجدول، حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي على طول هذه الفترة -0.5% فقط وهو معدل منخفض إذا ما قارناه بالفترة السابقة التي بلغ فيها متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي 10.6%.

المرحلة الثالثة (2000-2014): هي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث خلالها نلاحظ زيادة متسارعة ورهيبية للإنفاق العام الذي انتقل من 986.4 مليار دج سنة 1999 إلى 1840.4 مليار دج سنة 2005 وإلى 4025.1 مليار دج سنة 2011 وإلى 4340.4 مليار دج سنة 2014، أي بمتوسط معدل نمو سنوي حقيقي بلغ 12% خلال الفترة 2000-2004، و 14.14% خلال الفترة 2005-2009 وبـ 6.57% خلال الفترة الأخيرة 2010-2014. وما يفسر هذا التزايد والنمو في الإنفاق العام هو تحسن أسعار النفط (انتقل سعر النفط من 28.5 \$ سنة 2000 إلى 54.5 \$ سنة 2005 ثم إلى 97.3 \$ سنة 2008 وإلى 111.3 \$ سنة 2011 و إلى 98 \$ سنة 2014) وكذلك قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

2. تحليل تطورات الإنفاق العام الجاري والاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

يمكن توضيح تطور كل منهما من خلال الشكل التالي:

28% من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، تليها الري والموارد المائية بحصة تقارب 19%، ثم قطاع البناء بـ 17%، كما أن قطاع التربية والتعليم كانت له حصة كبيرة نسبيا حيث بلغت ما يقارب 13% من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، وبالنسبة للتهيئة العمرانية فقد بلغت 8%، البنية التحتية الإدارية بـ 7% والبنية التحتية الاجتماعية بـ 5%، أما بقية القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة فقد كانت حصتها ضعيفة جدا خلال هذه الفترة. ولقد جاء هذا التقسيم تماشيا مع السياسة الاقتصادية المتبعة، وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية وتحديث المرافق العامة وترقية مستوى التعليم، وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وهذا ما يؤكد دور الإنفاق العام على الاستثمارات في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الإنفاق العام عرف تزايدا ونموا على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو والتزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، وأنه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

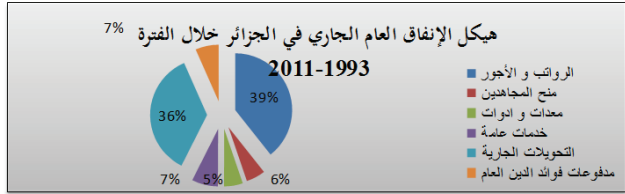
4- تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

إن تحليل تطور حجم الإنفاق العام في أية دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات إلى التزايد عام بعد عام، ومن أجل وصل وربط هذا التزايد بالتطور الاقتصادي وآثاره بصفة عامة سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات الهامة التي سبق وأن تم التطرق لها في الجانب النظري من مؤشر: الميل المتوسط للإنفاق العام، الميل الحدي للإنفاق العام ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الملحق رقم (4)، حيث نلاحظ أن الميل المتوسط للإنفاق العام على طول فترة الدراسة عرف تذبذبا، بحيث شكل ما نسبته 31% من الدخل الوطني الإجمالي سنة 1990 ليرتفع سنة 1993 إلى 55%، ومع بداية فترة الإصلاحات الهيكلية سنة 1994 انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تمثل لنا في انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الدخل الوطني الإجمالي حيث انتقلت هذه النسبة من 55% سنة 1993 إلى 41% سنة 1999، وهذا راجع دائما إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة والتي كانت مبنية على تخفيض الإنفاق العام. وانطلاقا من سنة 1999 عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا بارتفاع الميل المتوسط للإنفاق العام من سنة إلى أخرى، وخاصة خلال الفترة 2005-2014 بوصوله نسبة أقصاها

1.3 هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر: يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (5): هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011

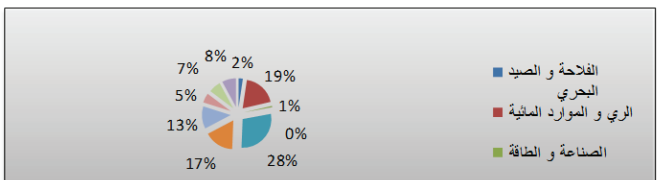


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (2)

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق العام الجاري ينقسم إلى ستة أبواب رئيسية، حيث يأتي في المرتبة الأولى الرواتب والأجور بحصة تقارب 39% لتليها التحويلات الجارية بحصة تقارب 36%، ومن ثم الخدمات العامة ومدفوعات فوائد الدين العام بحصة تقارب 7% لكل منهما، منح المزارعين بـ 6% وفي الأخير المعدات والأدوات بنسبة 5%. ويظهر جليا من خلال الشكل السابق الأهمية النسبية لكل من الرواتب والأجور والتحويلات الجارية في الإنفاق العام الجاري، وهذا يعني نظريا أن زيادة الإنفاق العام الجاري من خلال زيادة الرواتب والأجور والتحويلات الجارية سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتنشيطه والذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، وطبعا هذا يكون في ظل توفر شرطين مهمين في الاقتصاد الوطني هما مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وإلا فإن الأمور ستؤول إلى الأسوأ بظهور ضغوط تضخمية تكون ناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

3.2 هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر: يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (6): هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (3)

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق العام الاستثماري ينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية، حيث أنه خلال الفترة 1993-2011 بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية المرتبة الأولى بـ

الخاتمة

اتضح بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا باستخدامها النفقات العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل، على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام هي الكفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل، الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بحكم أن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الكلي.

وضمن هذا الإطار فإن الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيقها للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي فإنها قد طبقت واعتمدت على هذه السياسة ألا وهي سياسة الإنفاق العام باتجاهها الانكماش والتوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- الإنفاق العام عرف تزايدا ونموا على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو والتزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، وأنه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

- تسطير الدولة لبرامج الإنعاش، دعم النمو الاقتصادي والتنمية الخماسي خلال الفترة 2001-2014 جاء بهدف تغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع، حيث سعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة بالتوسع في الإنفاق العام بشقيه وهذا تجسيدا منها للاتجاه الكينزي المبني على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي.

- أن هيكل الإنفاق العام الجاري بالجزائر تحتل فيه الرواتب والأجور وكذلك التحويلات الجارية المرتبة الأولى ومن ثم تليها الخدمات العامة ومدفوعات فوائد الدين العام، منح المجاهدين لتأتي في الأخير المعدات والأدوات.

- أن هيكل الإنفاق العام الاستثماري بالجزائر تحتل فيه حصة البنية التحتية الاقتصادية المرتبة الأولى من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، تليها الري والموارد المائية، قطاع البناء، قطاع التربية والتعليم، التهيئة العمرانية، البنية التحتية الإدارية والبنية التحتية الاجتماعية، أما بقية القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة فقد كانت حصتها ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة.

116% سنة 2012، وهذا راجع إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برنامجين لدعم النمو عرفا باعتمادهما على ميزانية مالية كبيرة في ظل سياسة مالية توسعية هدف من خلالها إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

أما فيما يتعلق بالميل الحدي للإنفاق العام نسبة إلى الدخل الوطني فنلاحظ من خلال الملحق أنه خلال الفترة 1990-1994 كان الميل الحدي للإنفاق العام متذبذبا ما بين التوجه في نفس الاتجاه وعكسه، حيث هذا عكس التذبذبات والتقلبات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة. ليتضح الاتجاه بعد ذلك خلال الفترة 1994-1999 باتجاه منخفض بشكل عام: بانتقاله من 3.17 سنة 1994 إلى 0.75 سنة 1999 وهذا كنتيجة لمشروطة صندوق النقد الدولي القاضية بتقليص الإنفاق العام، ثم ليرتفع بصفة عامة خلال الفترة 2000-2011 بوصوله إلى أقصاه سنة 2011 بـ 9.45 وكذلك في نهاية الفترة ببلوغه 1.38 انعكاسا لسياسة الإنعاش الاقتصادي. وهذا يعكس في النهاية الحساسية الكبيرة للإنفاق العام اتجاه التغير في الدخل الوطني الإجمالي.

وبالنسبة لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي فنلاحظ أنه على طول فترة الدراسة عرف تزايدا ونموا مستمرا من سنة إلى أخرى، إلا أن معدل النمو من فترة إلى أخرى قد اختلف بحيث خلال الفترة 1991-1993 كان معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام مرتفعا نوعا ما مقارنة بالفترات اللاحقة إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي لنصيب الفرد 19.7% وهذا راجع بالأساس إلى الإصلاحات الذاتية التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة والتي تطلبت زيادة الإنفاق العام للنهوض بالاقتصاد من خلال زيادة الأجور بغية تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذه الفرضية لم تتحقق في الفترة التي تلت سنة 1994، إذ أن معظم الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام ذهبت إلى الواردات، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الرجوع إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1999 والتي خلالها طبقت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي تميز بصرامة كبيرة في الإنفاق العام الأمر الذي انعكس على معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام بانخفاضها مقارنة بالفترة السابقة إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي د على طول هذه الفترة 3.37% -أما خلال الفترة 2000-2014، فنلاحظ بصفة عامة أن معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي عادت للارتفاع مجددا، إذ خلال الفترة 2000-2008 سجلت متوسط معدل للنمو قدر بـ 13.12% و خلال الفترة 2009-2014 سجلت ما يقارب 2.66% و بشكل عام هذا راجع أساسا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي ذو السياسة الانفاقية العامة التوسعية.

المراجع

- 1: مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2004، ص: 193.
 - 2: طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص: 122.
 - 3: حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان و محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص: 251.
 - 4: ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014، ص: 43-45.
 - 5: حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية-، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد: 14، 2002، ص: 136.
 - 6: حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان و محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص: 274.
 - 7: حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد الحجازي، مبادئ المالية العامة، دون دار النشر، مصر، بدون طبعة، 2004، ص: 262.
 - 8: كريم بودخد، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص: 59.
 - 9: محمد البناء، مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009، ص: 284.
 - 10: خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 109.
 - 11: نواز عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 71.
 - 12: طلال كداوي، الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 1987، ص: 155.
 - 13: وفقا للمادة 24 من قانون رقم: 17-84 المؤرخ في 8 شوال 1404 هـ الموافق لـ 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد: 28 الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984.
 - 14: وفقا للمادة 35 من القانون 17-84.
- سواءا تعلق الأمر بمؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام أو الميل الحدي للإنفاق العام، فإن كلاهما قد عرفا على طول فترة الدراسة تذبذبا، عكس طبيعة واتجاه السياسات المنتهجة من قبل السلطات العامة في ظل الأوضاع الاقتصادية. حيث انطلاقا من الالفية عرفت المؤشرات ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة المتميزة بالطابع الانكماشى والصارم في السياسات الاقتصادية الكلية، إذ أن هذا الارتفاع هو راجع لانتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة على إيرادات أسعار النفط.
- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي بصفة عامة على طول فترة الدراسة عرف تزايدا ونموا مستمرا من سنة إلى أخرى، نظرا لارتفاع حصة الإنفاق العام الحقيقي .
- من خلال نتائج الدراسة، فإنه يمكننا اختبار الفرضية كما يلي:
- الفرضية:** «تميزت سياسة الإنفاق العام بالانكماش خلال فترة التسعينيات، ولتأخذ انطلاقا من الألفية الثالثة اتجاها توسعيا» ثبتت صحة هذه الفرضية، إذ نظرا لطبيعة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في فترة التسعينيات (أزمة مديونية وتضخم...) أخذت سياسة الإنفاق العام اتجاها انكماشيا، ولتأخذ انطلاقا من الألفية الثالثة اتجاها توسعيا (تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي) تماشيا مع الانفراج المالي الناتج عن تحسن أسعار النفط.
- بعد استعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، وأنه يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.
- ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة من خلال تقليل النفقات غير الضرورية كنفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي غير الضروري.
- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة و المتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.
- لابد من توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور الإنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق الجاري (نفقات التشغيل) بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق العام الكلي الحقيقي
1989	124.5	80.2	44.3	-
1990	136.5	88.8	47.7	643.9
1991	212.1	153.8	58.3	797.4
1992	420.1	276.1	144.0	1196.9
1993	476.6	291.4	185.2	1126.7
1994	566.3	330.4	235.9	1039.1
1995	759.6	473.7	285.9	1072.9
1996	724.6	550.6	174.0	862.6
1997	845.2	643.6	6.201	951.8
1998	875.7	8.663	211.9	938.6
1999	961.7	774.7	187.0	986.4
2000	1178.1	856.2	321.9	1227.2
2001	1321.0	963.6	357.4	1321.0
2002	1550.6	1097.7	452.9	1529.2
2003	1639.3	1122.8	516.5	1549.4
2004	1888.9	1250.9	638.0	1718.7
2005	2052.0	1245.1	806.9	1840.4
2006	2453.0	1437.9	1015.1	2151.7
2007	3108.6	1647.0	1434.6	2629.9
2008	4191.0	2217.8	1973.2	3379.8
2009	4246.3	2300.0	1946.3	3239.0
2010	4466.9	2659.1	1807.8	3279.7
2011	5731.7	3797.2	1934.5	4025.1
2012	7054.3	4691.3	2363.0	4551.2
2013	6635.6	4156.3	2479.3	4144.7
2014	7153.0	4542.0	2611.0	4340.4

Source: - Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS
<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget/budget2013.pdf>
http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf

الملحق رقم (2): هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011 الوحدة: مليار دج

السنوات	الرواتب والأجور	منح المجاهدين	معدات وأدوات	التحويلات	خدمات عامة	مدفوعات فوائد الدين العام
1993	121.5	10.0	16.7	73.8	39.9	27.0
1994	151.7	12.8	18.2	78.6	42.3	41.1
1995	187.5	15.6	29.4	94.3	55.4	62.2
1996	222.8	18.9	34.7	115.3	69.9	89.0
1997	245.2	25.0	43.5	146.5	74.0	109.4
1998	268.6	37.9	47.5	123.9	75.2	110.8
1999	286.1	59.9	53.6	166.8	81.9	126.4
2000	289.6	57.7	54.6	200.0	92.0	162.3
2001	324.0	54.4	3.46	276.8	114.6	147.5
2002	346.2	8.73	68.5	334.3	137.6	137.2
2003	398.0	62.7	58.8	326.1	161.4	114.0
2004	446.8	69.2	71.7	396.1	176.5	85.2
2005	492.2	79.8	76.0	332.7	187.5	73.2
2006	531.3	92.5	95.7	430.2	215.5	70.0
2007	628.7	101.6	93.8	489.8	273.0	85.0
2008	827.0	103.0	112	1,115.0	-	61.0
2009	880.0	131.0	113	1,114.0	-	37
2010	1,193	151.0	122	1,130.0	-	36
2011	1,740	163.0	130	1,808.2	-	38

Source: - Algeria statistical appendix, IMF report, N° 98/87, September 1998, p:55.
- Algeria statistical appendix, IMF report, N°03/69, March 2003, p:54.
- Algeria statistical appendix, IMF report, N° 06/102, March 2006, p:21.
- Algeria statistical appendix, IMF report, N° 09/111, April 2009, p:21.
- Algeria statistical appendix, IMF report, N° 12/21, January 2012, p: 21.
- Algeria statistical appendix, IMF report, N°13/49, February 2013, p: 14.

الملحق رقم (3): هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011. الوحدة: مليون دج

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الري والموارد المائية	الصناعة و الطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	البناء	التربية والتعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الإدارية	التهيئة العمرانية
1993	2,213	12,018	5,480	1	17,283	4,141	14,741	4,270	5,904	19,148
1994	2,750	12,700	5,100	-	15,500	7,100	15,550	6,350	8,700	27,906
1995	2,057	14,078	6,250	0	17,828	4,743	19,366	7,607	10,276	39,376
1996	4,106	17,570	5,574	8	22,154	8,361	24,173	8,682	12,600	49,025
1997	5,878	23,120	6,810	13	27,037	9,848	28,811	7,298	14,164	20,388
1998	7,469	29,804	8,620	11	23,262	52,693	33,527	8,857	23,295	20,790
1999	6,562	31,649	8,553	13	30,068	60,709	35,177	9,187	905.22	23,056
2000	8,595	34,462	7,278	9	34,501	69,511	38,819	12,298	29,341	30,948
2001	20,339	38,127	6,448	126	53,903	78,248	53,762	17,499	125.31	36,067
2002	27,064	75,376	7,608	54	65,725	88,404	55,951	27,407	28,438	41,114
2003	15,777	67,760	5,904	13	71,762	74,935	60,032	31,517	30,504	43,091
2004	8,479	89,050	225	2	79,862	65,993	61,810	30,811	21,300	27,899
2005	13,104	125,438	95	6	155,273	67,516	84,540	35,567	29,961	37,235
2006	12,463	169,108	130	24	225,456	89,683	84,136	32,900	38,446	51,056
2007	15,099	183,897	200	17	380,386	184,746	126,160	41,760	54,439	79,350
2008	26,390	221,022	24	100	539,244	187,570	135,710	54,885	80,365	78,911
2009	25,769	256,554	134	374	398,510	230,758	144,913	68,483	85,665	77,613
2010	22,387	272,113	164	506	381,673	293,495	153,513	71,235	113,726	65,349
2011	17,562	284,223	164	345	399,680	137,767	127,590	77,748	116,341	47,437

Source: - Algeria staistical appendix, IMF report, N° 98/87, September 1998, p:53.
 - Algeria staistical appendix, IMF report, N°03/69, March 2003, p:56.
 - Algeria staistical appendix, IMF report, N° 06/102, March 2006, p:23.
 - Algeria staistical appendix, IMF report, N° 09/111, April 2009, p:23.
 - Algeria staistical appendix, IMF report, N° 12/21, January 2012, p: 23.
 - Algeria staistical appendix, IMF report, N°13/49, February 2013, p: 15.

الملحق رقم(4): تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	الإنفاق العام الكلّي الحقيقي	اجمالي الدخل الوطني الحقيقي مليار دج ¹	عدد السكان مليون نسمة ²	الميل المتوسط للإنفاق العام %	الميل الحدي للإنفاق العام الحقيقي دج	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي... دج	معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي %
1990	900 643	020.4 079 2	0.25	31%	-	25756	-
1991	400 797	5.240 027 2	6.25	39%	2,964 -	31148,44	20.93
1992	900 196 1	4.452 073 2	3.26	58%	8,645	45509,51	46.10
1993	700 126 1	0.074 048 2	26.9	55%	2,766	41884,76	-07.96
1994	100 039 1	1.449 020 2	27.5	51%	3,171	37785,45	-09.787
1995	900 072 1	2.333 079 2	28.0	52%	0,574	38317,86	01.40
1996	600 862	9.035 158 2	28.6	40%	2,672 -	30160,84	-21.29
1997	800 951	6.361 195 2	29.0	43%	2,390	32820,69	08.82
1998	600 938	4.298 321 2	29.5	40%	0,105 -	31816,95	-03.05
1999	400 986	9.781 384 2	29.9	41%	0,753	32989,97	03.68
2000	200 227 1	1.340 454 2	30.4	50%	3,462	40368,42	22.36
2001	000 321 1	299.2 575 2	30.9	51%	0,775	42750,81	05.90
2002	200 529 1	4.261 700 2	31.4	57%	1,666	48700,64	13.91
2003	400 549 1	7.826 896 2	31.8	53%	0,103	48723,27	00.05
2004	700 718 1	2.330 006 3	32.4	57%	1,546	53046,3	08.87
2005	400 840 1	7.416 159 3	32.9	58%	0,795	55939,21	05.45
2006	700 151 2	1.294 226 3	33.5	67%	4,655	64229,85	14.82
2007	900 629 2	7.839 424 3	1.34	77%	2,409	77123,17	20.07
2008	800 379 3	6.503 527 3	34.6	96%	7,304	97682,08	26.65
2009	000 239 3	5.249 584 3	3.35	90%	2,481 -	91756,37	-06.06
2010	700 279 3	1.899 735 3	35.9	88%	0,268	91356,55	-00.44
2011	100 025 4	7.756 814 3	36.7	106%	9,452	109675,7	20.05
2012	200 551 4	7.176 937 3	37.5	116%	4,298	121365,3	10.66
2013	700 144 4	0.650 018 4	38.3	103%	4,989 -	108216,7	-10.83
2014	400 340 4	4.067 160 4	39.1	104%	1,384	111007,7	02.57

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على:

- 1 : www.databank.worldbank.org

- 2 : RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014, rapport de l'ONS, 01 /2016.

- Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS

- http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf